المملكة المغربية

مجلس المستشارين

مجموعة

العمل التقدمي

تدخل

مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين

بمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان

برسم السنة المالية 2018

05 دجنبر 2017

www.ouammou.net

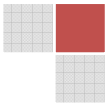

تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو

منسق مجموعة العمل التقدمي بمجلس المستشارين

في مناقشة القطاعية لوزارة العدل للسنة المالية 2018

الثلاثاء 05 دجنبر 2018

الرهانات والتحديات الحقوقية

على ضوء مشروع قانون المالية 2018

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

لأول مرة تعرض علينا كبرلمان ميزانية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، وكنا نشتاق أن نقرأ من خلالها المعالم المستقبلية لاستكمال منظومة حقوق الإنسان في بلادنا.

نعتقد أن إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ضمن تشكيلة حكومة ما بعد انتخابات أكتوبر 2016 لا يخلو من مؤشر ودلالة على أن المغرب يشق طريقه نحو المستقبل، تؤطره منظومة حقوق الإنسان الكونية، تفعيلا وتنزيلا للمبادئ والقواعد المسطرة في دستور المملكة.

ولا نشك أن هذا يفرضه كذلك وضع المغرب الدولي والتزاماته، سواء من خلال التحولات العميقة التي يعرفها الكون، وبالخصوص بعد انخراطه في اتفاقيات كوب 22 (COP 22) وما تلاها، وشق طريقه نحو القارة الإفريقية، وهو حامل لمشروع تشاركي قوي، يعتمد على قدرات ومؤهلات إفريقيا، بشريا واقتصاديا واجتماعيا.

كل ذلك يفرض مواجهة الرهانات الجديدة لاستكمال منظومة حقوق الإنسان في بلادنا كقاعدة قادرة على مواجهة المستقبل بكل ما يحمله من أمل وتعطش إلى الحرية والابتكار.

تطورات ومكتسبات على الصعيد العالمي

مرت أزيد من 13 سنة على المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993.

ومنذ ذلك الوقت:

- **عرفت قيم حقوق الإنسان حركة عولمة مستمرة: حيث شهدت الأنظمة القانونية الوطنية إغناء تدريجيا عبر اعتماد نصوص دستورية تقوي ضمانات الحقوق والحريات الأساسية.**
- **أضحت حقوق الإنسان متغيرا مركزيا في العلاقات الدولية.**
- **تدعيم القانون الدولي لحقوق الإنسان بمعاهدات جديدة: دخول تسعة صكوك دولية حيز النفاذ (اتفاقيتين دوليتين و 7 بروتوكولات إضافية).**
- **تمت تقوية وتجديد منظومة الأمم المتحدة لحماية الحقوق الأساسية بشكل ملحوظ: إحداث مجلس حقوق الإنسان، اعتماد آلية الاستعراض الدوري الشامل، تعيين 29 من أصحاب الولايات الموضوعاتية برسم الاجراءات الخاصة.**
- **منذ مؤتمر فيينا، أحدثت مؤسسات جديدة على الصعيد الجهوي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.**
- **تمكنت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحديثة النشأة آنذاك، من كسب الاعتراف بها كفاعل ديناميكي و بأدوارها المهمة.**
- **تضاعفت أعداد المنظمات غير الحكومية التي تم تأسيسها على المستويات الوطنية والجهوية والدولية ويتسم عملها بالمهنية والتخصص، وأصبحت بذلك فاعلا لا محيد عنه في إسماع أصوات المجتمعات ومساءلة الدول بشأن احترام التزاماتها الدولية.**

تحديات وقضايا ضاغطة عالميا

❖ **عالم معولم ومتصل بالشبكة العنكبوتية: إن الاتصال الرقمي الذي يربطنا بالعالم وبالضحايا بصفته أداة يطرح أيضا مسألة حقوق الإنسان في العهد الرقمي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وحماية الحق في الخصوصية.**

❖ **برزت إشكاليات جديدة لم تكن معروفة بالأمس وتسائل الضمير العالمي، وفي هذا الصدد عرفت الأجندة الدولية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كانت الأجيال الأولى لحقوق الانسان ما زالت تحتفظ بالصدارة، فقد ظهرت موضوعات جديدة كحماية حقوق المسنين والمقاولة وحقوق الإنسان ومسؤولية الفاعلين غير الدولتيين وحقوق الأشخاص الحاملين لداء فقدان المناعة المكتسبة... والتمكين القانوني للفقراء والحق في التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.**

❖ تعاظمت وتنوعت تجليات منازعة والتشكيك في الكونية. ففي العديد من بقاع العالم، أدى الانغلاق على الذات ورفض الآخر واللاتسامح سواء بناء على أسباب إثنية أو قراءة تحريفية للتعاليم السمحة للرسالات الدينية، إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية وخاصة المبدأ المقدس للحق في الحياة.

❖ من جهة أخرى لا يمكن أن تكون كونية حقوق الإنسان موضع تساؤل. لهذا كله، بعيدا عن كونها تعبيرا عن الفكر والنموذج الواحد، يجذر اعتبار الكونية في جوهرها كمحصلة لدينامية الانخراط المتدرج وعلى مراحل عبر تملك فردي وجماعي لمجموعة قيم غير قابلة للتقييد، وحيث تجد التقاليد الوطنية والثقافية بشكل طبيعي مكانتها فيها، وليس ضدها أو بجانبها. إن الكوني بإغنائه بهذا الشكل، يربح شرعيته عندما يمثل ويحمي تنوع الانسانية وكذلك لما يصبح مشكلا من قبل جل الثقافات ومتملكا من قبل كل الشعوب. **فالكوني مشترك والمسار خصوصي.**

رهانات عالمية جديدة

- يتمثل الرهان الأول في مسائل المساواة والمناصفة.

فبعد مرور 22 سنة (في 1995، اعتمدت الـ 189 دولة العضو بالأمم المتحدة إعلان وأرضية عمل بيجين) بغية إدماج بعد النوع في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المعتمدة بالبلدان. ودعى الإعلان الدول الأعضاء إلى تعزيز أهداف المساواة والتنمية والسلم لكل النساء والتأكيد على أن حقوق النساء والفتيات تشكل من حيث عدم قابليتها للتجزيئ وفي شموليتها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية.

- وبعد أزيد من 20 سنة عن هذا المؤتمر، تشهد المعطيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات على حجم المقاومات للأهداف التي حددها الإعلان وأرضية عمل بيجين. وعلى الرغم من التقدم الحاصل، فإن المنجزات ليست في مستوى الطموحات المرسومة آنذاك.

- يتمثل الرهان الثاني في أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم شتنبر 2015 في قمة أممية.

خلصت، قمة الألفية التي نظمت في شتنبر 2000 بنيويورك، إلى اعتماد الـ 189 دولة العضو بالأمم المتحدة، إعلان الألفية الذي تم التنصيص فيه على أهداف الألفية الـ 8 من أجل التنمية. وتعبر هذه الأهداف عن إرادة المجتمع الدولي بالالتزام بتقليص الفقر إلى النصف وضمان التعليم الأولي للجميع و تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم استقلالية النساء إلى غاية 2015. ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة العديد من المؤتمرات حول التنمية، تم اتخاذ تدابير أخرى بهدف تكثيف المنجزات وتمديد أهداف الألفية من أجل التنمية

إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد وثائق مرجعية مثل " المستقبل الذي نريد" و "حياة كريمة للجميع" كما تم وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015. وقررت المجموعة الدولية أن تكون دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لشهر شتنبر 2015 محطة لتكريس هذا المسلسل باعتماد أجندة جديدة لأهداف التنمية المستدامة التي ستعمل بلدان العالم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة على تحقيقها من خلال حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان اشتمال الجميع بتلك الجهود .

ومن المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام أمورها وتضع أطرا وطنية لتحقيقها. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي .

وعلى الصعيد العالمي، سترصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي تعتمدها اللجنة الإحصائية .

- أما الرهان الثالث فيتعلق بالهجرات الدولية وطالبي اللجوء. مع 240 مليون مهاجرا دوليا سنة 2012، والذي تجاوز عتبة 250 مليون سنة 2014، فيما تعدى عدد اللاجئين حاجز 65 مليون شخص عبر العالم

وتشكل الهجرات اليوم في كل بقاع العالم، موضوع انشغال ونقاش ثابتين، مسائلة بذلك السلطات العمومية والمجتمعات المدنية والمجموعة الدولية. إن المقاربات السجالية مازالت قائمة وتتقوى في حين أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 سبق وأن سجل الدور المركزي للحركية البشرية في التنمية البشرية.

ويرافق تنامي التدفقات الهجروية جنوب جنوب الطابع الثأنيتي féminisation لهذه التدفقات، وبروز شبكات متطورة متخصصة في **الاتجار بالبشر** وتنوع بروفايلات profil المهاجرين واللاجئين وتطور مستواهم السوسيو ثقافي وأخيرا بهجرة القاصرين.

- ويتنامى رفض المهاجرين وذويهم في العديد من البلدان بإيعاز من بعض التيارات السياسية المتطرفة، كما تطرح بشكل ملح إشكاليات **العيش المشترك** في العديد من المجتمعات. وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي لم تتم فيه المصادقة على الاتفاقية الدولية حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كمعيار أساسي في مجال حقوق الإنسان، إلا من قبل دول الجنوب.

- ومن ضمن آليات تنزيل السياسة الجديدة للهجرة والتي انطلقت سنة 2013 تغيير المنظومة القانونية بخصوص التعاطي مع مجموعة من المكتسبات من بينها تخويل المهاجرين الحق في السكن الاجتماعي والولوج إلى المدرسة، والاستفادة من الخدمات الطبية، إن كانوا في وضعية قانونية، وكذا التكوين المهني .

- إن معالجة إشكالية الهجرة ينبغي أن تتم في إطار مجتمعي وبتضافر كافة الجهود.

تحولات مجتمعية على الصعيد الوطني

- عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة على غرار باقي دول المنطقة تحولات سوسيو ديمغرافية وثقافية من بين علاماتها بروز الشباب كفاعل جديد في الساحة الاجتماعية. وإن الحضور المكثف للشباب سيلقي بثقله على تشكيل المجتمع في السنوات القادمة مما يستلزم الأخذ بعين الاعتبار ثلاث تحولات عميقة تتعلق بالانتقال الديمغرافي والتمدن السريع والإقلاع الثقافي.

- وبخصوص الانتقال الديمغرافي بالمغرب، من خلال وثيرته، الملاحظين والمهتمين بالديمغرافيا. فقد تقدمت نسبة انخفاض الخصوبة بالمغرب بشكل ملحوظ مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، حيث شهد بدايته في منتصف السبعينات حيث انتقلت نسبة الخصوبة من 7 . 2 طفل للمرأة سنة 1962 إلى 2 . 19 طفل للمرأة سنة 2010 واستقر متوسط عدد الأطفال لكل امرأة (المعدل التركيبي للخصوبة) في حدود 2 ، 21 طفل سنة 2014 مقابل 2 ، 47 طفل سنة 2004 . في حين أن الخصوبة في المجال الحضري فتعادل اليوم 1 . 84 طفل للمرأة. وترتقب المندوبية السامية للتخطيط التقاء سريعا في السنوات المقبلة بين الوثيرتين الحضرية والقروية كما حصل في تونس ولبنان أي انهيار نسبة الخصوبة.

- ويترتب عن هذا الانتقال الديمغرافي القوي تركيبة اجتماعية جديدة مميزة بالحضور المكثف للشباب. أزيد من 51 في المئة من الساكنة تقل أعمارهم عن 25 سنة، ما يناهز 10 . 4 مليون شخص ما بين 10 و 24 سنة. وهذا يضع بلدنا أمام تحديات جديدة: التربية والتكوين والصحة والشغل وإدماج الشباب في مسلسل التنمية وفي الحياة المدنية.

- ويتفاعل هذا الاتجاه العميق ويتقوى من التحولات الثانية الأساسية التالية:

- أقل من 30 في المئة من الساكنة المغربية كانت تعيش في المدن سنة 1960 ، وفي منتصف سنة 2000 تغيرت المعادلة؛ ففي سنة 2007 ، يعيش 57 في المئة من السكان في الوسط الحضري، ثم ارتفعت نسبة التمدن إلى 3 ,60 في المائة سنة 2014.

أخذا بعين الاعتبار السرعة التي يجري بها والسياق الذي يحدث فيه، فإن هذا التحول الاجتماعي الكبير يستلزم رفع تحديات كبرى. فمئات المدن والمراكز الحضرية قد تم إحداثها خلال الخمسين سنة الماضية، حيث انتقلنا من 112 مدينة سنة 1960 إلى 350 مدينة سنة 2004 . وفي سنة 2014، يضم المغرب 221 جماعة حضرية ضمن 12 جهة، بينها 50 مدينة كبرى .

- ومن جهة أخرى ساهم تطوير البنيات التحتية (الطرق والمدارس وكهربة العالم القروي) في الحركية الجغرافية للساكنة المغربية وبهجرات بين- حضرية مهمة وهجرة متواصلة للعالم القروي وتنقيل المدن نحو البوادي وكذلك تجاوز الحدود الوطنية. وأبرز البحث الوطني حول الهجرات الديمغرافية المتكررة سنتي 2009 و 2010 أن البادية المغربية فقدت خلال سنة البحث ما يناهز 200 ألف شخص لفائدة المدن.

- وتساهم حركية الساكنة والمدرسة ووسائل الاعلام في مسلسل التوحيد الثقافي للبلد، كعنصر مشجع على الاستقرار ولإثبات الدولة الوطنية، حيث أن شكلا من "الهابيتوس" الثقافي بدأ يتشكل عبر التراب الوطني كما تشهد على ذلك تقليص حجم الفوارق الجهوية من حيث الخصوبة والبنية الأسرية والتحولات الزيجية وانخفاض نسبة الزواج داخل الأسرة الواحدة. كما أن هذه الظواهر الديمغرافية غالبا ما تتغذى من التحولات الثقافية والقطائع مع القيم التقليدية للمجتمع ومن بروز الفرد.

- أما فيما يتعلق بالإقلاع الثقافي، فيرتبط الأمر بمسار تعلم غالبية الساكنة (أزيد من 50 في المئة من الشباب الذكور في مرحلة أولى متبوعين بالشابات في مرحلة ثانية) بفضل تعميم التمدرس. وكمعطى تاريخي، سواء تعلق الأمر بالمجتمعات البشرية عموما أو في منطقتنا أو في بلدنا، ينتج عن تعميم التمدرس تحولات كبرى.

- ويترتب عن تعليم الفتيان (ثم الفتيات في ما بعد) الكتابة والقراءة، دون آبائهم، إعادة النظر في مضامين الثقافة الشفهية في المجتمع وكذا في الأشكال التقليدية للتنشئة ومن تم اختلال علاقات السلطة داخل الأسرة.

- كما ينتج عن المزج بين ارتفاع نسبة تربية الساكنة ومراقبة الولادات المرتبطة بها، زعزعة علاقات النوع وسلطة الزوج على الزوجة كما هو مؤسس له في النظام الأبوي. وقد تم تسريع وثيرة تعميم التمدرس إلى المستوى الابتدائي في التسعينيات بعد أن عرف تأخرا ليصل إلى نسبة 93 . 5 في المئة بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و 11 سنة. أما أعداد المتمدرسين في الابتدائي والإعدادي فقد انتقلت من 366 ألف مع الاستقلال سنة 1956 لتصل إلى 6 . 7 مليون تلميذ سنة 2007 . كما ارتفع عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمؤسسات التعليمية العمومية بالابتدائي والثانوي، برسم موسم 2016-2017 إلى حوالي 5 ملايين و 953 ألف تلميذ وتلميذة . وبخصوص نسبة النجاح في امتحانات الباكالوريا، فهي في تقدم مستمر خلال الألفية الثانية لتصل إلى

4.47 في المئة سنة 2010-2011 مع تطور واضح وجلي لنسبة الفتيات منذ سنة 2005.

فعلى المدى القريب والمتوسط والبعيد، سينتج عن دينامية تعميم التمدرس الذي بوشر من التسعينيات أثر متعدد الأبعاد، من خلال:

- المساهمة في التقليص من الفوارق الثقافية بين المجال الحضري والمجال القروي والعمل على تحقيق مستوى عال من الإدماج الثقافي في المجتمع المغربي
- ضمان حضور أقوى للفتيات في مختلف مستويات التعليم وتسريع وثيرة ولوج النساء للفضاء العمومي والاقتصادي والإداري
- تقوية مسار بروز الفرد مع ما يتطلبه من تغييرات في نظام القيم والذهنيات وعلاقات السلطة
- تغيير طبائع النخب المغربية بالنظر إلى تعريب التعليم العمومي
- تعزيز المطلب الثقافي واللغوي الأمازيغي، خصوصا فيما يتعلق بتعميم استعمالها في التعليم والإعلام والإدارة، تبعا لدسترتها كلغة رسمية.

وكل هذه الرهانات الدولية و التحولات المجتمعية الوطنية سيكون لها انعكاس على طبيعة تناولنا للشأن الحقوقي، وعلى وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، والمؤسسة البرلمانية ولجانها المختصة قراءتها قراءة جيدة واستخلاص المسارات المستقبلية والممارسات المثلى المرتبطة بها.

البرلمان المغربي و منظومة حقوق الإنسان

عقدت عدة لقاءات حول أهمية ودور البرلمانات داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالاستعراض الدولي الشامل للتقارير الذي يتم على مستوى الأمم المتحدة؛ ويبدو أن البرلمانات "كانت غائبة أو مغيبة" في ما يتعلق بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما على مستوى مجلس حقوق الإنسان.

التأكيد على:

- ضرورة المساهمة في رصد التراكم الذي تحقق بريادة المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، مع ضرورة مأسسة إمكانية مساهمة البرلمانات الوطنية بتقديم تقاريرها أمام هيئات المعاهدات أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل، إضافة إلى تقوية اختصاصات لجان التشريع وحقوق الإنسان والعدل واللجان المماثلة في المهام.

- ضرورة وضع البرلمانات لإطارات منهجية لتقييم السياسات العمومية باستعمال المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان، فالبرلمان المغربي لم يراوح

المراحل الجنينية في صياغة المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان واستخدامها لتقييم السياسات العمومية.

تقدم على مستوى النصوص وتراجعات في الممارسة

إننا نتقدم باطراد على مستوى النصوص، لكن التراجعات تحصل باستمرار على مستوى الممارسة .

ويبدو أن الوضع الذي توجد عليه قضية الحريات اليوم ومستوى المساس والهضم الذي تتعرض له هاته الحقوق، خصوصا على مستوى الحق في التجمعات والاحتجاجات والتظاهرات والتجمهر والتعبير والصحافة يتسم بالتراجع .

يبدو أن العرض الأخير للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، في إطار مناقشة تقرير الحكومة المغربية وجوابها على ملاحظات الدول المشاركة التي ناقشت التقرير الاستعراضي الدوري الشامل، غير مقنع.

هذا العرض الذي لا يرى فيه العديد من الملاحظين، إلا مجرد وجهة نظر واحدة، لا تعكس حقيقة الحوار والنقاش الدائر داخل المجتمع المغربي، ولا يعبر حتى عن رأي أغلب الأحزاب المشاركة في الحكومة.

كما أن التقاطع مع تقارير المنظمات الدولية والوطنية المعنية يجد مصوغات رسم صورة تكاد تكون قاتمة إلى درجة الجزم بحدوث تراجعات قد تعود بالمغرب إلى ما قبل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإلى ما قبل دستور 2011.

فطفت إلى السطح أصوات كثيرة في مختلف الأوساط الوطنية والدولية تدق ناقوس الخطر وتبدي قلقها المتزايد جراء القيود المفروضة على حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وحرية التجمع واستمرار صدور أحكام بالإعدام، ورفض المغرب للتوصيات المتعلقة بوقف تنفيذه الاختياري في أفق إلغاءه.